

Distr.: General
13 December 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الرابعة والأربعون

٨ - ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: استعراض عقد

الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

(١٩٩٧-٢٠٠٦)

بيان قدمته الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وجمعية سيده البر للراعي الصالح، ومؤسسة إليزابيث سيتون، والرابطة الدولية للتقدمة لراهبات التقدمة، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وجماعة لوريتو، وهي منظمة غير حكومية مدرجة في القائمة

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجرى تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.



تأتي الدورة الرابعة والأربعون للجنة التنمية الاجتماعية تتويجا لعقد من الاهتمام العالمي بالقضاء على الفقر. ويتمثل محور التركيز الرئيسي لهذه اللجنة في استعراض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وفي السنوات السابقة، أبرز كل من توافق آراء مونتيري، والأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض السنوات العشر لكونهاغن، ومؤتمر قمة الألفية الحاجة الملحة على صعيد العالم إلى القضاء على الفقر. ومع ذلك، فإننا لم نبلغ بعد نقطة تحول، فالفقر تزداد حدته رغم تكون ثروات عالمية هائلة بالتزامن مع ذلك.

وبينما يمكن الإشارة إلى نجاحات متفرقة في مجال الحد من الفقر، لا توجد دلائل على التخفيف من حدته على نحو عام أو هيكلي. بل على العكس من ذلك، فمعدل الفقر يتصاعد في جميع أنحاء العالم، وانعدام المساواة الاقتصادية يتزايد على نحو فاضح وخطير. ووفقا لما ذكر في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، يعيش خمس البشر على ما يقل عن دولار واحد يوميا، في حين أن الخمس الأغني لا يرى غضاضة في إنفاق دولارين يوميا لشراء قذح من القهوة^(١). يورد التقرير كذلك تحذيرا مفاده أنه "ثمة خطر حقيقي من أن الأعوام العشرة المقبلة سوف تقدم للتنمية البشرية أقل بكثير مما وعد به"^(٢) ويتحتم علينا، ونحن جماعة دولية من الأمم والمنظمات غير الحكومية، أن نشعر بالجزبي والعار من جراء الفاقة والفقر المدقع اللذين يجيمان في نهاية عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. ودعونا نذكر أن الفقر الذي نتحدث عنه ليس حقيقة إحصائية أو واقعا بعيدا عن أي أمة. إنه حقيقة محسوسة ومؤلمة تتمثل في الحرمان من الغذاء، وانعدام إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب، وافتقار الأطفال والأسر إلى المأوى الأساسي وأبسط أنواع الرعاية الصحية، وهم الذين يشكل لهم التعليم والعمل الكريم حلما بعيد المنال. والفقر هو حكم بالإعدام يتناقض مع أي التزام بحقوق الإنسان.

ونحن نذكر اللجنة بأن الجمعية العامة أعلنت في عام ١٩٩٦ أن القضاء على الفقر "حتمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية"^(٣). ونذكر كذلك اللجنة بما جاء على لسان المشاركين في كونهاغن من "التزام رؤساء الدول والحكومات برؤية سياسية

(١) الموجز، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متكافئ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1 UN Plaza, New York 10017، الصفحة ١٧ من النص الانكليزي.

(٢) الموجز، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متكافئ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1 UN Plaza, New York 10017، الصفحة ١٦ من النص الانكليزي.

(٣) قرار الجمعية العامة A/RES/51/178، ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧.

واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية الاجتماعية مبنية على كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتضامن في المسؤولية والتعاون وعلى الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب. وبناء على ذلك، سوف نولي في السياسات والتدابير الوطنية والإقليمية والدولية أولوية قصوى للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع^(٤).

وهذا الالتزام الذي تعهدت به حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "بالمشاركة الكاملة للجميع" هو ما نسعى إلى تسليط الضوء عليه في هذا البيان. وكما ذكر الأمين العام كوفي عنان في اليوم الدولي للقضاء على الفقر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإنه "لا يمكن الحد من الفقر إلا بتمد أيدينا إلى أفقر الفقراء، بما في ذلك من يُستبعدون في كثير من الأحيان من عملية التنمية. ولن يتسنى لنا القضاء على الفقر بجميع أبعاده إلا عن طريق الشراكة مع هؤلاء الفقراء واتخاذ خطوات للتصدي لعدم المساواة"^(٥). إضافة إلى ذلك، فإن هذه اللجنة بالذات أقرت في كوبنهاغن "بأن تمكين الناس، ولا سيما المرأة، من أجل تعزيز قدراتهم الشخصية هو هدف رئيسي من أهداف التنمية وموردها الرئيسي. ويتطلب هذا التمكين مشاركة الناس بصورة كاملة في صوغ وتنفيذ وتقييم القرارات التي تتحكم في سير مجتمعاتنا ورخائها"^(٥).

إننا نقدم هذا البيان إلى اللجنة ونحن على ثقة بإمكانية مداواة الوضع. وقد أصبح من "بديهيات" هذا الزمان القول بأنه للمرة الأولى في التاريخ تتوافر بين أيدينا الموارد والمهارات والتكنولوجيا اللازمة لمحو الفقر. ونحن نعلم من خلال تجارب منظماتنا غير الحكومية، التي تقدم خدمات في إطار برامج تعليمية واجتماعية وإمائية وبرامج لحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية تمتد في الاتجاهات الأربعة، أن تأمين المشاركة الكاملة لمن يعانون من الفقر وتمكينهم أمر أساسي لإحراز التقدم. وإننا، إذ يشهد همتنا موضوع اليوم الدولي للقضاء على الفقر لعام ٢٠٠٥، وهو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - تمكين أفقر الفقراء، نيب بالحكومات أن تولي العناية الواجبة، في كافة الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر، لمختلف منهجيات وسبل تمكين من يعانون من الفقر ولتأمين مشاركتهم. فليس ما يناسب البعض ملائماً للجميع. وما لم يشارك أصحاب المصلحة الأساسيون، أي من يعانون من الفقر، في وضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا تمس حياتهم، سيظل مصير برامج الحد من الفقر إلى الفشل. ولم نشهد لسوء الحظ سوى النذر اليسير من التجارب التي سعت

(٤) الأمين العام، SG/SM/10163, OBV/515.

(٥) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية - الجزء باء.

فيها الحكومات إلى تمكين المجتمعات المحلية وإشراكها في الجهود الرامية إلى تحويل مد الفقر عن مساره المرسوم. فالحد من الفقر لا يمكن فرضه عن طريق قوى خارجية؛ بل إن الأمر يستلزم الإشارك الفعال للمجتمعات المحلية بطاقتها وأنشطتها. بيد أن من يعانون من الفقر طالما كانوا مهمشين تاريخياً وهيكلية ليس بسبب الفقر فحسب بل نتيجة لقضايا متعددة المجالات تتصل بنوع الجنس والعرق والعمر والمعتقدات الدينية والوضع بالنسبة للهجرة والميول الجنسية؛ لذا، سيستلزم تحقيق المشاركة الحقيقية تغييرات إيجابية في الهياكل والعمليات يصحبها التزام خلاق بنهج قائم على حقوق الإنسان يربط بين الهياكل الاقتصادية والإنسان.

وكثيراً ما نشهد استراتيجيات تستهدف الاقتصاد الكلي لا تلتقي إلا في أضيق الحدود بواقع الاقتصاد الجزئي. وفي مجالي التجارة والتمويل الدولي، لم يحدث أن دُعي أصحاب المصلحة الأساسيون، وهم من يعانون من الفقر، إلى الجلوس إلى الطاولة في اجتماعات التخطيط واتخاذ القرارات ووضع استراتيجيات التنفيذ. ولا نرى من يعانون من الفقر يدلون بدلوهم في تخصيص اعتمادات الميزانية لمشاريع التعليم أو توفير المياه. وترتبط المشاركة على مستوى التحليل والتعريف والتنفيذ والتقييم برباط وثيق بين عملية الحد من الفقر وتقرير المصير على نحو جماعي. وما برحت المنظمات غير الحكومية تذكر أن الفرد هو غاية كل عملية إنمائية وجوهرها، وسوف تواصل التشديد على ذلك. ومن ثم، فإن المشاركة على جميع الصعد لا بد أن تكون بالضرورة المبدأ الدافع للقرارات والسياسات.

إننا نقدم للجنة لمحة من تجاربنا التي قادتنا إلى إدراك أن زيادة المشاركة تؤدي إلى النجاح في القضاء على الفقر وتمكين المجتمعات المحلية. ويعد نهج ”برلمانات الأحياء“ المعمول به في جنوب الهند أحد النهج الإبداعية والجامعة التي يمكن التوسع في تطبيقها، والتي تتجلى بالفعل في ممارسات مثل المجتمعات الأساسية في أمريكا اللاتينية، والرصد على مستوى المجتمع المحلي و”نهج تجمعات الأحياء“ في الفلبين، والـ ”ayalkkootams“ أو تجمعات الأحياء التي تُنظم في مناطق من الهند. وفي برلمانات الأحياء، تتطلب المشاركة الناجحة إقامة منتديات تصر على إشراك السكان الأقل شأنًا أو الأناص ”العاديين ذوي الأصوات غير المسموعة“. وهذا هو لب قضية المشاركة برمتها - فالمنتديات صغيرة جامعة ويمكن الوصول إليها. وقد علمتنا التجربة أنه كلما اتسع حجم المنتدى، ضاعت الأصوات الصغيرة وسط الخضم. وتُنظم برلمانات الأحياء بحيث لا يتجاوز المشاركون في كل منها الثلاثين أسرة. والقاعدة السكانية لها إسهام نشط في المسائل التي تؤثر فيها - في تخطيط السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها. وفي إحدى الحالات، جرى تفعيل سبعة آلاف برلمان من برلمانات الأحياء المكونة من الأطفال/المراهقين في مقاطعة واحدة، وجرى ربطها ببعضها البعض على مستوى القرى

وبينها، وعلى صعيد المناطق والمقاطعات. وهذه الاتحادات المتعددة المستويات من برلمانات الأحياء تستند إلى مبادئ وهياكل تكفل ما يلي:

إعمال السلطة بشكل مباشر ومحلي؛

اخضاع التمثيل لمبدأ المساواة العددية؛

اتسام العملية بالتفاعل؛

اتسام التمثيل بالمرونة، مع القدرة على التغيير إذا ما كانت الجماعة غير راضية عنه؛

اتخاذ القرارات على أدنى المستويات بقدر الإمكان؛

تعزيز الهيكل لكي يستعان به في العديد من الأنشطة المجتمعية مثل المدخرات الصغيرة.

وفي برلمانات الأحياء التي تروج لها المنظمات غير الحكومية، أصبح الأطفال العناصر الفاعلة في إحداث التغيير الاجتماعي. فقد تمكنوا، في أحد الأمثلة على ذلك، من تحديد من تسربوا من المدارس من المشاركين في برلمانهم وقدموا إحصائيات لسلطات المقاطعات مما أتاح للمزيد من الأطفال الالتحاق بالمدارس. ونحن ندرك أن لذلك أثرا مباشرا على القضاء على الفقر. وبالمثل، تمكن المشاركون في برلمانات الأحياء من المشاركة في حل مسائل مدنية أخرى تتعلق بالطرق وإضاءتها والمرافق الصحية وعمل الأطفال. ووضعت الفقيرات من المشاركات في برلمانات الأحياء برنامجا صغيرا للدخار وتمكن من العمل بمثابة مصرف يدار لصالحهن. وحدد المجتمع المحلي أشد السكان فقرا بناء على عوامل الخطر التسعة المصاحبة للفقر التي وضعتها اليونيسيف. وكان لأشد السكان فقرا الأولوية في الاستفادة من أي مزايا، من قبيل الحصول على القروض من المجموعات أو من المصارف أو الحكومة. وقدمت حكومة ولاية كيرالا بالهند دعما من ميزانية الولاية لتطوير هياكل الحكم المحلي (Panchayats). وتمكنت تجمعات الأحياء من وضع خطط مجتمعية على أساس الاحتياجات وأصبحت هذه المجتمعات المحلية تقوم بدور الرقيب على تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

ونلاحظ أيضا أن المنظمات غير الحكومية، وقد يكون ذلك من دواعي ارتياح اللجنة، قامت باستخدام وتجميع أفضل الممارسات المتاحة للحكومات. وفي عام ٢٠٠٣، وبلاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حرصت اللجنة الفرعية المعنية بالقضاء على الفقر التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية على إصدار كتيب حمل اسم "أفضل الممارسات في مجال القضاء على الفقر: دراسات حالات إفرادية من

الميدان“، وهو كتيب زودنا الحكومات به ويمكن الإطلاع عليه في موقع الانترنت بثلاث لغات هي الإسبانية، والإنكليزية والفرنسية. والكتيب متاح على الموقع التالي:

<http://www.franciscansinternational.org/resources/publications.php>

ومنظماتنا غير الحكومية على استعداد لإقامة الشراكات مع الحكومات من أجل تحقيق قدر أكبر من المشاركة والتمكين للسكان الذين ابتليت حياتهم بالفقر المادي وإن كان لهم من ثراء النفس البشرية ما يفيضون به على العالم. ونحن نُذكر الدول ”بأن مسؤولية بلوغ هذه الغايات تقع على الدول بالدرجة الأولى“^(٦). ومنظماتنا تعمل مع المجتمعات المحلية في الميدان مستعينة بسبل خلاقية جديدة. ونحن، على غرار هذه المجتمعات، نسعى إلى التواصل وإقامة الشراكات مع الحكومات التي لديها رؤية حقيقية تتصل بحقوق الإنسان والتمكين.

وإلى جانب الحتميات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي وردت في وثيقة كوبنهاغن، نود أن نذكر من جديد المبادئ التالية التي تعد من مسؤوليات الحكومات:

- كفالة المشاركة الكاملة للسكان، خاصة من يعانون الآن من آثار الفقر، في جميع الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر.
 - تنفيذ استراتيجيات اقتصادية واجتماعية تشمل توفير العمل الكريم لكل من له القدرة على العمل.
 - إعادة تنظيم هيكل المجتمع والهياكل الاقتصادية حتى يتم القضاء على تراكم الثروات الفاحشة وإعطاء الأولوية إلى الاستخدام المنصف للموارد المحدودة.
- ولتحقيق هذه الغاية، نوصي بما يلي:
- أن تقوم الحكومات بتخصيص الموارد بشكل دائم للمشاريع الإنمائية التي تكفل مشاركة جميع السكان المحليين، بما في ذلك كبار السن والبالغون والشباب والأطفال، ذكورا كانوا أم إناثا؛ والعاملون لحسابهم الخاص والموظفون والعاطلون والعاملون في القطاعات غير النظامية؛ والقادرون والمعوقون؛ ومواطنو أي بلد أو أمة، والسكان الأصليون، وغير المواطنين، واللاجئون، والمهاجرون.
 - أن تقوم الحكومات في الوقت المناسب بتقييم السياسات والمعايير والهياكل القائمة لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر بغرض التأكد مما إذا كانت الغايات والأهداف

(٦) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الجزء باء - الفقرة ٢٧.

قد حققت على نحو فعال ما وضعت من أجل بلوغه، واستحداث سبل جديدة أكثر فعالية لإحراز تقدم في مجال القضاء على الفقر.

- أن يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجميع كيانات الأمم المتحدة في إطار عملية إصلاح المنظمة، بإعادة توزيع المقاعد فيها لكفالة وجود تمثيل أكثر عدلا للأمم والقطاعات كافة.
- أن تقوم جميع الوكالات الدولية والمؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بإدماج أصحاب المصلحة الأساسيين (أي من يعانون من الفقر) كي يشاركوا في اجتماعات مجالس الإدارات ولجان التخطيط مشاركة مباشرة.
- أن تصدر هذه اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة رسالة معنوية وأخلاقية، شديدة اللهجة وملحة، إلى الشعوب والمناطق التي تفرط في تكديس الثروات أو التي تتركز فيها الموارد العالمية في أيدي أقلية، مفادها أن هناك حتمية معنوية وأخرى تتصل بحقوق الإنسان تقول بأن لكل إنسان الحق في الحصول على السلع الأساسية وسبل كسب الرزق حتى وإن تحقق ذلك عن طريق التجريد من الممتلكات بغرض إعادة توزيع الثروات.

ونحن ندرك أن المشاركة تستلزم التغلب على الفوارق. وهي تتطلب الوعي بمصالح مختلف الأطراف وتفهمها. وهي تستلزم كذلك إحداث التغييرات في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وهي تتطلب، ولعلها أكثر احتياجا لهذا عن غيره، وجود الإرادة السياسية. فكما يرد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ "ما زلنا نشعر بالقلق... إزاء السير البطيء والمتفاوت نحو القضاء على الفقر..."^(٧). وقد ذكر المشاركون في المؤتمر أيضا: "إننا نؤكد بقوة من جديد عزمنا على أن نتحقق في الوقت المحدد وبشكل كامل الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة على النحو الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية والتي ساهمت في تكثيف الجهود المبذولة للقضاء على الفقر"^(٨). إن الوقت المناسب للقضاء على الفقر هو الوقت

(٧) الجمعية العامة: الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/60/L.1) / ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الفقرة ١٩.

(٨) الجمعية العامة: الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/60/L.1) / ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الفقرة ١٧.

الحاضر. وينطوي تحقيق القضاء على الفقر بشكل كامل على مشاركة الجميع وتمكينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات.

ملاحظة:

يؤيد هذا البيان ويدعمه كل من: المجلس الدولي للمرأة اليهودية، وراهبات مدارس نوتردام، وراهبات الرحمة للأمريكيتين، وراهبات سيدة نامور، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، وفيفات انترناشيونال؛ وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والجماعة العالمية للحياة المسيحية، وهي منظمة مدرجة في القائمة.